

أغلقت على انخفاض في مؤشراتها الثلاثة

غياب أدوار المحافظ الاستثمارية يعمق من الضغوط البيعية في البورصة

صغار المتداولين يتساءلون: ما الاسباب الحقيقية لتراجع البورصة في ضوء ارتفاعات بأسواق الخليج ؟

فرض ضرائب عليها علاوة على مدى انعكاس الشروط التي وضعتها هيئة اسواق المال لتنظيم عمل شركات الاستثمار لتفريق اوضاعها. وتساؤل المتداولون وبخاصة الصغار منهم عن الاسباب الحقيقية لتراجع البورصة في ضوء ارتفاعات في اسواق الخليج ومنها سوق دبي الذي حقق ارتفاعا بنسبة 2 في المئة مخترقا مستويات 3200 نقطة.

وبوسط غياب الدور الأبرز للمحفظة الوطنية وغياب الصناع الحقيقيين للسوق وقيادة الأسهم متدنية القيمة التي تشكل نحو 30 في المئة من اصل ال200 شركة المدرجة يبدو أن منوال الأداء للشركات القيادية يتلاشى شيئا بعد شهر وهو ما حدث فعلياً على مدار عام 2013 مع الخوف من تكرار نفس المنهجية في عام 2014 ما يتطلب تدخلاً من المجموعات اللاحقة في السوق.

يذكر أن السوق فقد 33.6 نقطة ليغلق عند مستوى 7575 نقطة بقيمة تقديرة بلغت نحو 16 مليون دينار تمت عبر 4626 صفقة نقدية. انتهت رابع جلسات هذا الأسبوع والجلسة الرابعة عشر في شهر ديسمبر الجاري لتشهد تراجعاً جماعياً للمؤشرات الكويتية، حيث أنهى المؤشر السعري تعاملات على انخفاض نسبته 0.44 في المئة بإقفاله عند مستوى 7575.55

نقطة خاسراً نحو 33.6 نقطة دفعته لتخلى عن مستوى 7600 نقطة، ليصل بذلك لأدنى مستوياته منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

على الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني جلسة على انخفاض نسبته 0.31 في المئة بإقفاله عند مستوى 451.35 نقطة خاسراً 1.42 نقطة، فيما تراجع مؤشر «كويت 15» في نهاية التعاملات بنسبة 0.42 في المئة بإقفاله عند مستوى 1074.56 نقطة خاسراً نحو 4.6 نقطة.

ويأتي تراجع المؤشرات نتيجة استمرار الضغوط البيعية الحادة على الأسهم الرخيصة، وذلك حسب آراء بعض المحللين لـ «مباشر»، حيث واصلت تلك الأسهم سيناريو التراجعات منذ بداية الأسبوع حتى الآن، وذلك على الرغم من النشاط الذي تشهده الأسهم القيادية وتحققها ارتفاعات جيدة. وكانت توقعات «على العنزي» المحلل المالي ببيت المشورة والرأية لـ «مباشر» تشير إلى أن أداء جلسة سوف يكون على نفس نمط التداولات السابقة، وأنه لن يكون هناك تغير ملحوظ في الأداء العام للسوق، إلا في حالة حدوث أي أمور أو تغيرات سياسية أو اقتصادية



تراجع أداء السوق

يكون لها تأثيرها على السوق، إضافة إلى احتياج السوق الكويتي إلى بعض التشريعات الجديدة التي تؤثر في البيئة التشكيلة للشركات.

تراجع جماعي

وشهدت البورصة تراجعاً جماعياً في حركة التداول مقارنة بما كانت عليه في الجلسة الماضية، حيث بلغ حجم تداولات 178.3 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 183.48 مليون سهم في الجلسة السابقة، بانخفاض بقيمة 4.6 في المئة.

على الجانب الآخر، سجلت القيم تراجعاً يقدر بحوالي 22.9 في المئة وصولاً لنحو 15.93 مليون دينار مقابل 20.67 مليون دينار تقريباً في الجلسة الماضية، علماً بأن قيم هي الأدنى في شهر ديسمبر الجاري. وبالنسبة لصفقات، فبلغ عددها عند الإغلاق 4626 صفقة مقابل 4826 صفقة في الجلسة السابقة، بانخفاض بحوالي 4.1 في المئة.

وفي تعليقه على أداء جلسة قال «وضاح الطه» محلل بأسواق المال في حديثه الخاص لـ«مباشر»، أنه هناك علامات استفهام حول أداء السوق الكويتي والتراجعات التي شهدها خلال هذه فترة، موضحاً أن

هناك انخفاض في معدلات تداول السوق بصورة ملحوظة وأن معدل الصفقات أيضاً منخفض عن المستوى الطبيعي.

وأشار الطه أن حركة السوق الكويتي الآن لا يوجد بها أي مؤشرات تجعلنا نحدد أن هناك ارتفاعات أو تحسن، أما في حالة ما إذا كان هناك بعض المحفزات التي تأتي على السوق وتدعمه مثل إعلانات مبكرة للشركات وتوزيعات أرباح متوقعة فهذا قد يحسن من أداء السوق.

وقال أن هناك بعض الآراء التي ترى أن الأسواق الخليجية أصبحت أكثر جاذبية من السوق الكويتي، وأن السوق إذا استمر على نفس الوتيرة التي موعليها الآن فسيشكل ذلك مشكلة حقيقية على السوق، مما قد يدفع بعض المستثمرين من اللجوء إلى التداول في أسواق أخرى.

وتوقع الطه أنه لن يكون هناك تغيير ملحوظ خلال الجلسات القادمة في أداء السوق الكويتي لأنه كما ذكرنا لا يوجد هناك أي مؤشرات تجعلنا نحدد أن هناك ارتفاعات أو تحسن في السوق خلال الفترة القادمة، إلا في حالة الإعلانات

«المستثمرون»

يتصدر الكميات و«تمويل خليج»

الأنشط في القيم وأكثر الصفقات على «بنك وربة»

المبكرة. تصدر سهم «المستثمرون» قائمة أنشط تداولات بالبورصة الكويتية على مستوى الكميات والقيم، حيث بلغ حجم تداولته في نهاية تعاملات 41.04 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 321 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1.02 مليون دينار، مع تراجع للسهم بنسبة 2 في المئة.

وأحتل سهم «تمويل خليج» صدارة قائمة أنشط قيم بالبورصة الكويتية، حيث بلغت قيمة تداولاته في نهاية التعاملات 1.04 مليون دينار تقريباً تحققت من خلال تنفيذ 128 صفقة تمت على نحو 25.18 مليون سهم، مع استقرار السهم عند مستوى 41.5 فلس.

أما أكثر صفقات فكانت على سهم «بنك وربة»، وبلغ عدد الصفقات المنفذة عليه 638 صفقة تمت على نحو 2.64 مليون سهم حققت قيمة تداول بحوالي 875.83 ألف دينار، مع ارتفاع للسهم بنسبة 1.54 في المئة. نجح سهم «أولى تكافل» في تصدر قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 10 في المئة بإقفاله عند مستوى 110 فلس رابحاً 10 فلوس. فيما تصدر سهم «كميك» قائمة أعلى تراجعات بانخفاض نسبته 7.14 في المئة بإقفاله عند مستوى 65 فلس خاسراً 5 فلوس.

حصلت على تمويل إضافي بقيمة 3.25 ملايين دينار «صكوك» تجددول مديونيتها البالغة 19.7 مليون دينار

أعلنت شركة صكوك القابضة «صكوك» أن شركة بيت الإعمار الخليجي التابعة للشركة قد قامت بجدولة مديونيتها البالغة 19.7 مليون دينار تقريباً لمدة ثلاث سنوات.

وأضافت الشركة في بيان نُشر امس على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن «بيت الإعمار الخليجي» ستحصل على تمويل إضافي بمبلغ 3.25 ملايين دينار لمدة سنتان ونصف مع أحد البنوك المحلية ولن يرتب عليه أي أثر على بيان الدخل.

وكان مركز الجمان قد أصدر تقريراً بالأساس قال فيه أن قروض «صكوك» بلغت بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بلغ قرابة الـ 24 مليون دينار تعادل نحو 33.2 في المئة إلى حقوق المساهمين والبالغة بنهاية الفترة حوالي 72.35 مليون دينار، بينما بلغت تلك القروض نحو 24.1 في المئة إلى الموجودات والبالغة بنهاية الفترة 99.65 مليون دينار تقريباً.

جدير بالذكر أن الشركة سجلت أرباحاً في التسعة أشهر الأولى من 2013 بلغت 16.61 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 2.01 مليون دينار عن نفس الفترة من العام الماضي، بارتفاع كبير في الأرباح تقدر نسبته بحوالي 726.4 في المئة.

العصفور: صفقة بنك «ميزان» ستسد التزامات الشركة خلال 2014

صرح رئيس مجلس إدارة شركة نور للاستثمار، عبد اللطيف العصفور، أن بيع حصة الشركة في بنك «ميزان» الباكستاني تم بهدف توفير السيولة اللازمة لتسديد التزامات الشركة خلال عام 2014.

وأكد العصفور في حديث لـ CNBC عربية أن جزءاً من قيمة الصفقة سيتم إعادة استثماره لتعويض الشركة عن العائد الذي كان يوفره بنك ميزان.

وكانت شركة نور للاستثمار قد أعلنت في وقت سابق عن بيع حصتها في بنك ميزان بصفقة قيمتها 190 مليون دولار، وصرحت بأنها ستحقق ربحاً بقيمة 24 مليون دولار من عملية التخارج.

جدير بالذكر أن أرباح «نور» في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بلغت 7.11 ملايين دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 3.2 ملايين دينار، بارتفاع في الأرباح تجاوزت نسبته الـ 122 في المئة.

«الجمان»: 51.25 مليون دينار قروض «البيت» حتى نهاية سبتمبر

أوضح مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تقرير أن إجمالي قروض «البيت» بلغت 51.25 مليون دينار تقريباً في نهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، وذلك بما يُعادل نحو 88.5 في المئة إلى حقوق المساهمين والبالغة بنهاية الفترة حوالي 57.92 مليون دينار، بينما بلغت تلك القروض نحو 38.6 في المئة إلى الموجودات والبالغة بنهاية الفترة 132.9 مليون دينار تقريباً.

كما أوضح التقرير أن «البيت» تمتلك نحو 42.28 مليون سهم بواقع 6.2 في المئة تقريباً من رأس مالها كاسهم خزانة كما نهاية التسعة أشهر الأولى من 2013، وذلك بتكلفة 470 فلس للسهم بعجز يصل لحوالي 15.13 مليون دينار، علماً بأن عدد الأسهم المصدرة يبلغ 680 مليون سهم تقريباً.

وأشار التقرير إلى أن القيمة الدفترية لسهم «البيت» بلغت بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 91 فلساً، فيما بلغ مضاعف سعر السوق إلى القيمة الدفترية نحو 1.1 مرة وفقاً لمستوى إقفاله يوم أمس الثلاثاء الموافق 17 ديسمبر 2013 عند مستوى 100 فلس.

«أموال» تستحوذ على 51 في المئة من إحدى الشركات العاملة بمجال التداول الإلكتروني



شعار شركة أموال

أعلنت شركة أموال الدولية للاستثمار «أموال» أنها قد قامت بإبرام اتفاقية شراء للاستحواذ على نسبة 51 في المئة من شركة تعمل في مجال التداول الإلكتروني، وتبلغ قيمة الصفقة حوالي 3.83 ملايين دينار.

وقالت الشركة في بيان نُشر لها امس على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن الصفقة ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2013. وسوف يتم الانتهاء من الإجراءات القانونية للصفقة خلال الأيام القادمة. وكانت نتائج الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري قد شهدت تحولاً سلبياً، حيث سجلت الشركة خسائر بلغت بنهاية الفترة نحو 152.29 ألف دينار مقارنة مع 97.5 ألف دينار أرباح حققتها الشركة في نفس الفترة من العام الماضي، بترافع في النتائج بلغت نسبته 256.2 في المئة تقريباً.

بارتفاع في الأرباح بحوالي 32.7 في المئة

1.42 مليون دينار أرباح «صافتك» خلال تسعة أشهر



شعار شركة صافتك

مجموعة صافتك للتكنولوجيا ش.م.ك «مقفلة»، شركة تابعة مملوكة بنسبة 99 في المئة قد تم استخدامها في أعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة، كما تم مناقشته في إيضاح رقم «3» فإن تسويات قد تكون ضرورية على المعلومات المالية المرحلية للشركة التابعة بسبب معاملات في فترات سابقة، والتي قد تستلزم تعديلات على هذه المعلومات المالية المرحلية المجمعة.»

وقالت الشركة في بيان نُشر على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن تقرير مراقبي الحسابات احتوى على أساس الاستنتاج المحفوظ الآتي: «كما ورد في إيضاح رقم «3» ونظرا للأسباب المذكورة، فإن المعلومات المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2013 لشركة

البنك الوطني لم يكن ممكناً من دون وجود الرؤية الاستراتيجية الواضحة والتخالف المؤسسية والمحفظة المتجذرة في عمل البنك الوطني، إلى جانب ثقتي وجهود زملائي وكافة الموظفين ووقوفهم إلى جواره لتحقيق هذه الأهداف. وأكد دبدوب أن مكانة بنك الكويت الوطني تشكل الدافع الأكبر للإدارة التنفيذية الحالية للبنك وجيل القيادة الجديد في استكمال المسيرة وتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل. وأتمنى كامل التوفيق لكافة العاملين في بنك الكويت الوطني الذي سيبقى دوماً بيتي الذي أعزّز بالانتماء إليه.

والجدير بالذكر أن دبدوب قد التحق ببنك الكويت الوطني عام 1961 مباشرة بعد تخرجه ولم يعمل في أية جهة أخرى في حياته سوى البنك الوطني الذي شغل فيه بداية وظيفة «مصرفي صغير»، ثم تدرج خلال هذه السنوات في رتبة في الكويت، وأحد البنوك الأكثر أماناً في العالم.

بشوره، شكر دبدوب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني محمد عبدالرحمن البحر وكافة أعضاء مجلس إدارة البنك على الثقة الكبيرة التي وضعوها به ودعمهم المتواصل له وللإدارة التنفيذية للبنك، وأكد أن كل ما حققه



إبراهيم دبدوب

عالمياً، وحتى الأزمة المالية العالمية الحالية التي استطاع البنك الوطني خلالها أن يواصل النمو مكرساً موقعه كأكبر وأعلى ربحية في الكويت، وأحد البنوك الأكثر أماناً في العالم.

بشوره، شكر دبدوب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني محمد عبدالرحمن البحر وكافة أعضاء مجلس إدارة البنك على الثقة الكبيرة التي وضعوها به ودعمهم المتواصل له وللإدارة التنفيذية للبنك، وأكد أن كل ما حققه



محمد البحر

إجمالية تتجاوز 320 ملايين دينار كويتي. وأضاف البحر أن دبدوب قد استطاع كذلك إدارة البنك خلال أحد الظروف وأصعب المراحل، ليتجاوز الأزمات ويخرج منها أقوى، بدءاً من أزمة سوق المناخ التي كان البنك الوطني الوحيد الذي لم يتضرر منها وخرج محققاً أرباحاً، إلى أزمة غزو الكويت التي واصل البنك الوطني خلالها العمل من خلال فرعه في لندن في سابقة فريدة في تاريخ الصناعة المصرفية

البنك وخدمة مساهميه وعملائه طوال 53 عاماً تطور البنك خلالها إلى يدبه من بنك محلي صغير على صرح مصرفي شامخ تفخر به الكويت وتشيد به كافة المؤسسات المالية الدولية وكالات التصنيف العالمية. وأكد البحر أن دبدوب يترك بنك الكويت الوطني اليوم وقد تحول إلى مجموعة مصرفية إقليمية رائدة ذات تواجد دولي باصول تتجاوز 60 مليار دولار، وبأرباح صافية تتجاوز حاجز المليار دولار سنوياً، وبسعة عالية مرموقة، وبمصنيفات إقليمية إلى الأعلى في الشرق الأوسط، فضلاً عن كونه البنك الوحيد في الشرق الأوسط الذي يمتلك مجلساً استثمارياً دولياً يضم قيادات وشخصيات عالمية مرموقة.

الإدارة في العام 1983 إلى أكثر من 305 مليون دينار كويتي في العام الماضي. كما شهدت هذه الفترة توزيعات نقدية على المساهمين بقيمة إجمالية تتجاوز 2 مليار دينار كويتي، وأسهم منحة بقيمة

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني محمد عبدالرحمن البحر أن الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شكري دبدوب قد أبدى رغبته في التقاعد اعتباراً من تاريخ انتهاء اجتماع الجمعية العمومية القادم للبنك، بعد مشوار مصرفي حافل استمر أكثر من 53 عاماً تولى خلالها الإدارة التنفيذية للبنك منذ عام 1983، مشيراً إلى أن دبدوب سيبقي مستشاراً لمجلس إدارة البنك.

وأكد البحر أن بنك الكويت الوطني قد بلغ من المكانة الإقليمية والدولية ومن القوة المالية تحت إدارة دبدوب مما يجعلنا مطمئنين إلى مستقبل البنك على الرغم من صعوبة هذا القرار، ولأسما في ظل وجود إدارة تنفيذية قادرة على استكمال مسيرة النجاحات التي حققها البنك الوطني بإدارة دبدوب.

وعرب البحر عن امتنانه الشخصي وامتنان جميع أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت الوطني إلى إبراهيم دبدوب كشخص وقيمة مصرفية عربية كبيرة تفخر بها، بعد أن قدم الكثير في خدمة